المجلد:08 – العدد: 01 سنة: 2023
ص: من 300 إلى 326.

# الديمقراطية التشاركية وتعزيز المواطنة في الجزائر في ضوء قانون البلدية 11-10 "قراءة في الواقع والتحديات"

# Participatory Democracy and the Promotion of Citizenship in Algeria in Light of Municipal Legislation 10-11 "Reading in Reality and Challenges"

**فراحي محمد***

قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية- مستغانم

البريد الالكتروني: mohamed.frahi@univ-mosta.dz

*تاريخ الاستلام: 2023/02/08. -تاريخ القبول: 2023/05/10-تاريخ النشر: 2023/06/05*

**الملخص:**

يكتسي موضوع الديمقراطية التشاركية والمواطنة أهمية للارتباط التاريخي بين النظرية الديمقراطية والمواطنة اللذان عرفا تطورات متسارعة خلال بداية الألفية الجديدة أمام الحركة الإصلاحية في العالم باتجاه تكريس قيم المواطنة عبر آليات جديدة لمشاركة المواطن في الشأن العام، وحرص الأمم المتحدة على مبادئ الحكامة والتمكين عبر برامج الدعم الإنمائي، وتكيفاً مع هذه التحولات سارعت الجزائر إلى تطوير تشريعاتها خاصة تلك المتعلقة بالجماعات المحلية، وفي هذه الدراسة تشخيص لواقع وتحديات الديمقراطية التشاركية والمواطنة في ظل التشريع البلدي 11-10.

*المؤلف المرسل.

**الكلمات المفتاحية:** الديمقراطية التشاركية ؛ المواطنة ؛ قانون البلدية؛ المشاركة؛ الإعلام.

**Abstract:**

The issue of participatory democracy and citizenship is important for the historical link between the theory of democracy and citizenship, which witnessed rapid developments during the beginning of the new millennium before the reform movement in the world towards the consecration of citizenship values through new mechanisms for citizen participation in public affairs, and the United Nations's keenness on the principles of governance and empowerment through development support programs, In response to these changes, Algeria quickly developed its legislation, especially those related to local groups. In this study, a diagnosis of the reality and challenges of participatory democracy and citizenship under municipal legislation 11-10.

**Keywords:** Participatory democracy; citizenship; municipal law; Participation; notification

**مقدمة**

تهدف كلٌ من الديمقراطية التشاركية والمواطنة إلى تغيير تلك الصورة النمطية السلبية للمواطن وعزوفه عن قضايا الشأن العام، ودفع المواطن إلى أن يكون فاعلاً مشاركاً ومسئولاً لتغيير واقعه المعيشي إلى الأحسن، هذا ما يجعل الديمقراطية التشاركية والمواطنة تسيران في نفس الخط، ولا تقوم الأولى إلا بالثانية.

وفي كل الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها وأنواعها تطرح قضايا الديمقراطية والمواطنة بشكل مستمر ومتجدد على غرار ما حدث في المنطقة العربية بعد أحداث الربيع العربي مطلع 2011 والذي كانت له تداعياته على الجزائر التي باشرت مجموعة من الإصلاحات كان أهمها قانون البلدية 11-10 وقانون الولاية 12-07.

وفي هذه الدراسة سنحاول الإجابة عن إشكالية محورية وهي: **هل قاربت مضامين التشريع البلدي 11-10 آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية بما يساهم في تعزيز قيم المواطنة محلياً؟**

انطلاقاً من فرضيةٍ محورية مفادها:

تعزيز المواطنة من خلال الديمقراطية التشاركية محلياً، مرهون بضمان وجود أطر قانونية منظمة ومحددة لآليات تجسيدها بوضوح.

وكإجابة على هذه الإشكالية، قسمنا هذه الدراسة إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول إطاراً نظرياً لدراسة الديمقراطية التشاركية والمواطنة، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة الديمقراطية التشاركية وقضايا المواطنة في الجزائر من خلال قانون البلدية 11-10: "الواقع والمعيقات" بالتركيز على حق المشاركة والإعلام.

**المبحث الأول: الديمقراطية التشاركية والمواطنة "إطار نظري":**

سنحاول في هذا المبحث إزالة الغموض عن مفهومي الديمقراطية التشاركية والمواطنة، حيث خصصنا المطلب الأول للديمقراطية التشاركية من خلال التعريف بها وذكر أهم آلياتها، وفي المطلب الثاني تعريف للمواطنة وإشارة إلى أهم قيمها.

**المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية:**

خلصت أغلب الدراسات التي بحثت في موضوع الديمقراطية التشاركية إلى أنها مصطلح اقتصادي طبق في الستينات من القرن الماضي في بعض الشركات الأمريكية، ثم تم توظيفه في المجال السياسي على المستوى المحلي بعد الانتقادات المتزايدة للنظام النيابي محلياً وبرلمانياً.

**الفرع الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية:**

يرى كل من لورنس وباسكال وفرونسوا ( Laurence Bherer, Pascale Dufour and Françoise Montambeault) من جامعة مونتريال بكندا أنه منذ الستينيات من القرن الماضي، كانت الخطابات والتقنيات التشاركية في صميم عملية صنع القرار، وفي مجموعة متنوعة من قطاعات المجتمع ومجالات السياسة العامة في جميع أنحاء العالم، وهي الظاهرة التي كان يشار إليها غالبًا باسم الدور التشاركي، ومثلت في الأصل نقدًا قويًا للديمقراطية الليبرالية والتمثيلية[1].

وتعرف الديمقراطية التشاركية على أنها عملية لصناعة القرار الجماعي، وهي تجمع بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية، يتمتع المواطنون فيها بالقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار دون تنفيذه، وأحسن نموذج لتطبيق الديمقراطية التشاركية هو النموذج البرازيلي من خلال مدينة بورتو اليغري

[1] Laurence Bherer, Pascale Dufour and Françoise Montambeault, SPECIAL ISSUE : "The participatory democracy turn: an introduction", JOURNAL OF CIVIL SOCIETY, 2016 VOL. 12, NO. 3,p . 225.

(Porto Alégré) في مجال تجربة الموازنة التشاركية عن طريق الاجتماعات بالمشاركة[1].

وقد طورت مجموعة واسعة من الحكومات والمنظمات هذه المقاربة، وظهرت أشكال مختلفة من الممارسة كمجالس المواطنين، الاستشارات العامة، مجالس الأحياء والتخطيط الاستراتيجي التشاركي. ولم يقتصر الاهتمام على الشركات الخاصة الاقتصادية بل انتقل ذلك إلى المنظمات غير الحكومية والنقابات[2].

**الفرع الثاني- آليات الديمقراطية التشاركية:**

اختلفت تطبيقات الديمقراطية التشاركية من بلد لأخر مما نوع من آلياتها وجعلها كفكرة قابلة للتجسيد على المستوى المحلي، لإتاحة الفرصة للمواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في صنع القرار وبناء جسور الثقة بينه وبين مؤسسات الحكم المحلي. ومن جملة هذه الآليات نذكر ما يلي:

1. **الاستفتاء المحلي** (The Local Referendum):

تنص أغلب الدساتير الديمقراطية على آلية الاستفتاء العام بينما يميز الاستفتاء المحلي أنظمة خاصة، وهو آلية من الآليات المحلية الفعالة، تضفي نوعا من الشرعية على القرارات الإدارية من خلال طابعها التشاركي، وذلك بالسماح

[1] Enriqueta Aragonès &Santiago Sánchez-Pagés, **A Model of Participatory Democracy: Understanding the Case of Porto Alegre**, March 2005; p. 3.

[2] Laurence Bherer, Pascale Dufour & Françoise Montambeault,**op.cit**, p. 225.

للأفراد من طرح آرائهم في مختلف المسائل السياسية، الاقتصادية والإدارية بما فيها الجانب البيئي[1].

2. **الاستشارة والتشاور**(Consultation):

تعرف الاستشارة على أنها أداة استماع تهدف إلى إشراك المواطنين والفاعلين المحليين في إدارة الشئون المحلية، ويمثل التشاور مع المواطنين شكلاً استشارياً تشاركياً، يتمتع المواطنون فيه بقدرة اقتراح فعلية. وفي كل من الاستشارة والتشاور يحتفظ المجلس البلدي بسلطة اتخاذ القرار في نهاية الأمر[2].

ويتم التشاور بإعلام المواطنين بمشروع أو قرار حيث يمكنهم اقتراح أفكار واقتراحات ويسمح التشاور بإدماج المواطنين والفاعلين المحليين بشكل مباشر وأكثر فعالية في مسار إعداد القرار عندما يتعلق الأمر بمشروع معين[3].

3. **المبادرات الشعبية** (Popular Initiatives):

وتسمى أيضا مبادرة المواطنين، هي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول باقتراحاته إلى مرحلة الاستفتاء و ذلك بجمع عدد معين من التوقيعات. وهذه الآلية تجمع مشاركة شعبية واسعة كما تنمي روح المبادرة لدى

---

[1] ايمان العباسية شتيح وعادل بن عبد الله، "المشاركة الشعبية كصورة من الشراكة البيئية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 10، ع. 02، ص. 653.

[2] المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ترجمة: يسرى مقديش، **الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين في العمل البلدي: تونس**، جوان 2014، ص. 44.

[3] نادية درقام، "الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية"، مجلة أبعاد، م. 05، ع. 01، جوان 2019، ص. 16.

المواطنين فيعرضون أهم قضاياهم على الاستفتاء، إلا أنها قد تخلق إشكالا لما يتعارض مضمونها مع قوانين أو مبادئ أو اتفاقيات[1].

ولكل دولة شروطها الخاصة في قبول المبادرات الشعبية فعلى سبيل المثال في فنلندا يشترط حصول المبادرة على 50000 توقيع لمواطنين فنلنديين خلال مدة 6 أشهر*، كما يجب أن لا تتعارض مع التشريعات الدولية، وان تقدم مكتوبة باللغة الفنلندية أو السويدية وان تقدم باسم شخص أو مجموعة معنيين بمتابعة المبادرة مع وزارة العدل وهي المشرف الأول على المبادرة[2].

4. **تقديم العرائض (The Pétition):**

تعرف العريضة على أنها وثيقة مكتوبة أو طلب رسمي موجه لسلطة عليا أو جهة قضائية[3]، تتضمن مجموعة مطالب موقعة من قبل عدد كبير من الأشخاص يطلبون بعض الإجراءات من الحكومة أو من سلطة أخرى أو رسالة رسمية موجهة إلى محكمة قانونية تطلب فيها إجراءً قانونياً معينًا[4].

---

[1] رداس مسعودة وغالم عبد الله، "فواعل تسيير الإدارة المحلية في ظل الديمقراطية التشاركية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، م. 03، ع. 01، الرقم التسلسلي 04- أفريل 2019، ص. 62.

* من الوهلة الأولى يظهر لنا أن هذا الرقم كبير ويتحتم الوصول إليه، لكن في الواقع أوجدت فنلندا حلا لذلك من خلال إنشاء موقع **كانسلايس الويته** يمكن من إنشاء مبادرة شعبية أو التصويت لمبادرة أخرى، وفي كل مبادرة هناك موجز عن أهداف المبادرة ومبرراتها القانونية مكتوبة بشكل دقيق وواضح.

[2] جمال الخرسان، "المبادرة الشعبية في فنلندا مساحة للتغيير في القوانين في غير موسم الانتخابات"، **فنلندا بالعربي**، 2019/12/27، على الموقع:
https://suapress.com/archives/31538(2020/02/27 تم التصفح بتاريخ:).

[3] The Free Dictionary, **petition**, in website: https://www.thefreedictionary.com/petition, 25 /01/2020.

[4] Cambridge Dictionary, **petition**, in website: https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/petition, 25 /01/2020.

5. **المناقشات العامة** (Public Discussions):

تعتبر أحد الآليات التشاركية كونها تعتمد على خلق الحوار وتبادل الآراء حول الخيارات الأساسية في مجال التنمية المحلية، كما تمكن الجمهور من المراجعة النقدية للسياسات العامة ومنظومة القوانين والمشروعات. وتعتبر أيضا وسيلة تنشر الإدارة المحلية من خلالها المعلومات وتسهل للمواطنين الاطلاع عليها وإبداء أرائهم وملاحظاتهم[1].

6. **الموازنة التشاركية** (Participatory Budget):

الموازنة التشاركية هي آلية ديمقراطية تسمح للسكان بتخصيص جزء من ميزانية عامة، بالتعاون مع الحكومة لتحسين ظروفهم المعيشية. لقد بدأ العمل بها في عام 1989 في مدينة بورتو أليغري (البرازيل) وحاليا يتم تنفيذها في أكثر من 1500 مدينة في جميع القارات، وقد تم الاعتراف بها من قبل البنك الدولي كآلية مبتكرة تسعى لتحقيق ممارسة تشاركية بسيطة وتفتح طرق جديدة للمشاركة المباشرة للمواطنين.

7. **مجالس الأحياء** (Le **Conseil de Quartier**):

أنشئت مجالس الأحياء بفرنسا بمقتضى قانون 27 فيفري 2002، ويعتبر مجلس الحي آلية لتعزيز الديمقراطية التشاركية إلى جانب أدوات الديمقراطية التمثيلية التي تمثل مجالس المقاطعات ومجلس باريس[2]. وفي الجزائر تسمى

[1] ايمان العباسية شتيح وعادل بن عبد الله، **مرجع سابق**، ص. 654.

[2] **Les Conseils de quartier : rôle, fonctionnement, charte, composition**..., disponible sur le site : https://www.mairie15.paris.fr/vie-citoyenne/conseils-de-quartier/conseils-de-quartier-156 , 23/01/2020.

جمعيات الأحياء وهي تنظيمات ينشط فيها أفراد تسعى لتحسين ظروف معيشة الحي.

بالرغم من تبني الجزائر للمقاربة التشاركية في التسيير المحلي، إلا أنها لم تؤسس بعد لقوانين خاصة بهذه الآليات مثلما هو الحال في كل من تونس والمغرب، واعتمدت بعض الآليات التي نصت عليها قوانين الجماعات المحلية وقيدتها بشروط حالت دون مشاركة المواطنين في صناعة القرار المحلي.

**المطلب الثاني: المواطنة "المفهوم والقيم":**

المواطنة علاقة قانونية وسياسية واجتماعية ولها أبعاد متعددة، وقبل الخوض في ذلك لابد من تعريفها أولاً وتحديد أهم قيمها وهو ما سنتعرض له في هذا المطلب.

**الفرع الأول: مفهوم المواطنة**

تشتق المواطنة من الكلمة اليونانية (Civis)، وتقابلها في الإنجليزية (Citizen)، والفرنسية (Citoyen) وأصلها City أي المدينة (تعني الشخص القاطن في المدينة Civitas)[1] ، وتشتق في العربية من فعل واطن بمعنى المعايشة أو المشاركة أو المفاعلة. وتعرف المواطنة اصطلاحا بأنها صفة يتميز بها الأفراد الذين يعيشون على أرضِ دولة ما، لهم امتيازاتهم بحكم أنهم مواطنون، كما تعد المواطنة تلك الرابطة بين الفرد وجماعة ما، تقوم على انتماء لدائرة ما أو أكثر من دائرة[2].

[1] صبرينة حديدان، "تجليات مفهوم المواطنة في أطروحات مالك بن نبي"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع. 17، 2018، ص. 57.

[2] نور الدين حاروش، "محددات القومية في فكر ساطع الحصري وانعكاساتها على المواطنة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 10، ع. 03، ديسمبر 2019، ص ص. 38، 39.

ويعرفها ريشارد بلامي (Richard Bellamy) بأنها: "مجموعة معينة من الممارسات التي تنطوي على حقوق وواجبات عامة مرتبطة بمجتمع سياسي معين"، وينظر إليها فيليب موراي (Philippe Muray) بأنها: "وحدة الانتماء والولاء من قبل كل المكون السكاني في البلاد على اختلاف تنوعه العرقي الديني والمذهبي للوطن الذي يحتضنهم وأن تذوب كل اختلافاتهم عند حدود المشاركة والتعاون في بناءه وتنميته والحفاظ على العيش المشترك فيه"[1].

في حين عرفت الموسوعة العربية العالمية، المواطنة أنها "علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي أي الدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقوم الطرف الأول بالولاء للوطن ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتم هذه العلاقة بين الشخص والدولة بالمساواة أمام القانون"[2].

وتتكون المواطنة من مجموعة من العناصر منها:

1. **الانتماء**: والمقصود به تلك النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار جماعي فكري معين، يقتضي التزام هذا الفرد بمعايير وقواعد هذا الإطار بنصرته والدفاع عنه.
2. **الحقوق**: وهي امتيازات يتمتع بها جميع المواطنين مثل العدل والمساواة والحرية والحصول على الخدمات الأساسية في المجتمع.

[1] تيغيلت فرحات سميرة، "دور الدولة في بناء المواطنة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 08، ديسمبر 2017م- ربيع الأول 1439هـ، ص. 145.

[2] زويش ربيعة، "المواطنة وحقوق الإنسان في العالم العربي"، مجلة بحوث، ع. 11، ج. 02 ، بدون سنة، ص. 236.

3. **الواجبات**: وهي ما يلتزم به المواطن اتجاه مجتمعه والمحافظة على المصالح المشتركة بين أفراد المجتمع.

4. **المشاركة المجتمعية**: المشاركة تعني الانخراط في الحياة العامة، من خلال وعي المواطنين بأهمية العمل لخدمة المجتمع والمصلحة العامة[1].

**الفرع الثاني: قيم المواطنة**

ترى أغلب الدراسات أن قيم المواطنة يمكن تعدادها فيما يلي:

1. **الحرية** (Freedom): هي الإمكانية في عمل كل شيء لا يضر بالغير، كما ورد في الدستور الفرنسي، وهي تساوي الوجود الإنساني.

2. **المساواة** (Equality): والمساواة من المبادئ التي نادى بها الإنسان منذ القدم، ودعت إليها جميع الشرائع السماوية والفلسفات، واستخدمتها الدساتير الحديثة للتعبير عن مفهوم مؤداه أن الأفراد أمام القانون سواء، دون تمييز بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة، أو المركز الاجتماعي في اكتساب الحقوق وممارستها.

3. **العدالة** (Justice): لمفهوم العدالة ارتباط وثيق بمفهوم الحرية والمساواة، وتنبع المشكلة الأساسية في بحث مفهوم العدالة عن تقديم فكرة الحق، وإعطائها أهمية أكثر من فكرة الحرية.

4. **المشاركة** (Participation): وتعني المشاركة فسح المجال للمشاركة في رسم السياسة واتخاذ القرار على مستوى الهيئات والمؤسسات، وتأتي

[1] فريجة احمد وأبو الفتوح بوهريرة، "قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسئولية الاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خبضر- بسكرة، ع. 41، سبتمبر 2015، ص. 241.

المشاركة من خلال إقرار مبدأ الحقوق والواجبات، عبر الأنشطة السياسية والاجتماعية، ومن أمثلتها النشاط الانتخابي على مستوى المجالس البلدية وغيرها، والمشاركة في القضايا الاجتماعية، والسياسية، عن طريق عقد الحوارات الوطنية، وإبداء الرأي بكل حرية وثقة[1].

وبعد الإشارة إلى مفهوم المواطنة وقيمها، يمكننا اعتبارها أساس البناء الديمقراطي، هذا ما يجعل المواطنة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، بيد أن المواطنة اليوم تعرف تغيرات وضغوطات في عصر العولمة، تحتم عليها إعادة تجديد نفسها والتكيف مع هذه التطورات. بحيث يجب أن يركز مفهوم المواطنة الجديد على تمثيل أفضل للمواطنين بإنتاج قنوات جديدة للمشاركة مرتبطة بمسألة القرب والجوارية وبناء مجتمع واعي.

**المبحث الثاني:المواطنة والديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال قانون البلدية 11-10 "الواقع والمعيقات"**

في هذا المبحث دراسة لواقع الديمقراطية التشاركية والمواطنة في الجزائر بالتركيز على حق المشاركة والإعلام في القوانين الدولية وقانون البلدية 11-10، وفي الأخير حصرٌ لأهم العراقيل والتحديات التي تعترض الديمقراطية التشاركية والمواطنة في الجزائر.

[1] ندى علي حسن بن شمس، **المواطنة في العصر الرقمي: نموذج مملكة البحرين**، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017، ص ص. 49-50.

**المطلب الأول- و اقع الديمقراطية التشاركية وحقوق المواطنة "مقاربة النص بالو اقع" :**

كثيرة هي حقوق المواطنة في الديمقراطيات التشاركية، لذلك سنركز في هذا المطلب على الحق في المشاركة والحق في الإعلام كونهما نقطتي التقاء الديمقراطية التشاركية والمواطنة، ولأهميتهما فقد نصت عليهما الشرائع الدولية وقانون البلدية 11-10.

**الفرع الأول: حق المشاركة والإعلام في الشر ائع الدولية**

نصت المادة 21 من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** على أن: "لكل شخص الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة في بلاده ... لكل شخص نفس الحق في الوصول إلى الوظائف العامة في بلاده"[1]. ونصت أيضا **اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** في المادة 7: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد... وتكفل على قدم المساواة مع الرجل، الحق في المشاركة في صياغة سياسة الدولة... وشغل المناصب العامة ... تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة ... [للنساء في المناطق الريفية] لضمان ... الحق ... في المشاركة الكاملة في وضع وتنفيذ خطط التطوير على جميع المستويات ... "[2].

وجاء في **الاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في الدول المستقلة** (رقم 169)، القسم 6 : "يجب على الحكومات: ... تحديد الوسائل التي يمكن من خلالها للشعوب [الأصلية] ... المشاركة بحرية وعلى جميع المستويات

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، القرار رقم 217الف د-3، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948م، ص. 4.

[2] الأمم المتحدة، **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، 1 مارس 1980، ص. 10.

في صنع القرار في المؤسسات الانتخابية والهيئات الإدارية وغيرها من الهيئات المسئولة عن السياسات والبرامج التي تهمهم ..."، كما نص القسم 7 على أنه: "يجب أن يكون للشعوب المهتمة الحق في تحديد أولوياتها فيما يتعلق بعملية التنمية، بقدر ما يؤثر ذلك على حياتهم ومعتقداتهم ومؤسساتهم ورفاههم الروحية والأراضي التي يشغلونها أو يستخدمونها ، وممارسة أكبر قدر ممكن من السيطرة على تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشارك هذه الشعوب في إعداد وتنفيذ وتقييم خطط وبرامج التنمية الوطنية والإقليمية التي من المحتمل أن تؤثر عليهم بشكل مباشر"[1].

وفي إطار حماية البيئة، فقد نص المبدأ 10من **قمة الأرض** (إعلان ريو دي جانيرو 3-14 جوان 1992م) أن: "قضايا البيئة تعالج على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى المناسب وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة على المستوى الوطني، للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة...، كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار،..."[2]، واختارت **اتفاقية أروس** (الدنمرك 23-25 جوان 1998م) موضوعها حول الإعلام ومشاركة الجمهور في القرارات المؤثرة على البيئة.

أما الحق في الإعلام فقد نصت عليه العديد من المواثيق الدولية منها **الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب** في مادته التاسعة[3]، وهو أيضا ما

---

[1] **Comprendre la convention (n° 169) relative aux peuples indigènes et tribaux, 1989**. Manuel à usage des mandants tripartites de l'OIT / Bureau international du Travail, Département des normes internationales du travail. - Genève: BIT, 2013 , article 6 et 7 (1), pp. 36-37.

[2] الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو- 3-14 جوان 1992**، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، منشورات الأمم المتحدة 1993، ص. 4.

[3] تنص المادة 9 على:

تضمنته المادة 10 من **الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (1951م) مع تقييد حق الإعلام بشروط منها حماية النظام العام والأخلاق وحماية حقوق الآخرين[1].

**الفرع الثاني: حق المشاركة والإعلام في القانون 11-10:**

ركز هذا القانون على المقاربة التشاركية لأول مرة خاصة ما تعلق بمشاركة المواطن التسيير المحلي، ونصت المادة 02 منه على ما يلي: "**البلدية هي القاعدة اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشئون العمومية**"[2]. كما جاء في الباب الثالث المعنون بمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية أن: "**البلدية تشكل الإطار المؤسساتي للممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، حيث يتخذ المجلس البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول الخيارات التي تدخل ضمن أولوياتهم**"[3].

---

1/ من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات.

2/ يحق لكل إنسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها في إطار القوانين واللوائح. أنظر: **الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب**، الدورة العادية رقم 18 بتاريخ 27 جوان 1981 بنيروبي- كينيا، ص. 4.

[1] تنص المادة 10الفقرة 01 (حرية التعبير): لكل شخص الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرية الرأي وحرية تلقي أو نقل المعلومات أو الأفكار من دون أن يحصل تدخل من السلطات العامة، ودونما اعتبار لحدود. لا تحول هذه المادة دون إخضاع الدول شركات البث الإذاعي أو السينما أو التلفزة، لنظام التراخيص. أنظر: المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان، **الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: معدلة بالبروتوكولين رقم 11 و14 ومتممة بالبروتوكول الإضافي والبروتوكولات رقم 4 و6 و7 و12 و13**، ص. 11، أيضا على الموقع:www.conventions.coe.int

[2] قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011 **يتعلق بالبلدية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع. 37، س. 2011، ص. 7.

[3] المادة 11 من القانون 11-10، **نفس المرجع**، ص. 8.

ونصت المادة 12 على أنه: "**قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة (11) أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم**". مع إمكانية استشارة المجلس للشخصيات المحلية التي لها خبرة أو تمثل جمعية يمكنها تقديم معونة للمجلس أو لجانه (المادة 13)، وكرست المادة 14 حق المواطن في الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية[1].

ولتنظيم كيفيات الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، صدر المرسوم 16-190 المؤرخ في 30 يونيو 2016، حيث نصت المادة 3 منه على استثناء الاطلاع على القرارات البلدية والوثائق المتعلقة بما يلي:

1. الحالات التأديبية.
2. المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام.
3. القرارات البلدية ذات الطابع الفردي.
4. سير الإجراءات القضائية[2].

على اثر ذلك، يمكن ملاحظة أن الباب الثالث المعنون بمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية لم يتضمن أكثر 04 مواد وهو ما جعل المشرع الجزائري

[1] المادة 14 من **نفس القانون**، نفس الصفحة.

[2] المادة 3 من المرسوم 16-190 المؤرخ في 30 يوليو 2016 **المحدد لكيفيات الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع. 41، 12 يوليو 2016، ص. 08.

يتحاشى التفصيل أكثر في هذه الآليات وترك تنظيمها طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما وهي العبارة المبهمة في جميع القوانين الجزائرية.

**المطلب الثاني: محدودية تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية "العراقيل والتحديات":**

عموماً يمكن تحديد ثلاث أنوع من العراقيل، منها ما هو متعلق بالمواطن ومنها ما هو متعلق بطبيعة الديمقراطية التشاركية وأخيراً تلك المتعلقة بالنقائص التي تضمنها القانون 11-10.

**الفرع الأول: العراقيل المتعلقة بالمواطن :**

يمكن تعدادها فيما يلي:

1. **قلة أو غياب الوعي السياسي:** حيث يؤثر ذلك على بناء المجتمع سياسيا وديمقراطيا، ويعطل دور المجتمع ولا يمكنه من التعرف على واقعه ورصد مواطن القوة والضعف والعوامل المؤثرة فيه[1].
2. **مشكلة ضعف الشعور بالانتماء:** خاصة لدى فئة الشباب، حيث يصاب بعضهم بنوع من الركود سببه عدم وجود رغبة أو دافع أو طموح، أو قد يصاب الفرد بالغربة حيث يفقد القدرة على التفاعل كما يفقد الحماس والرغبة في الطموح والانجاز. هذه الظاهرة تؤدي إلى السلبية وضعف المشاركة السياسية وتراجع الحياة الديمقراطية[2].

---

[1] ناجي الغزي، "غياب الوعي السياسي لمفهوم الديمقراطية في العراق"، الشرق الأوسط، الخميس 2009/02/26، على الموقع:

https://middle-east-online.com (تاريخ التصفح: 2020/10/02).

[2] يزيد عباسي، **مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الراهنة في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة جيجل "القطب الجامعي تاسوست جيجل"**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية،

3. **أزمة المشاركة السياسية:** حيث أظهرت العديد من الدراسات للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي (CNES 2016) عدم اهتمام الشباب الجزائري بالسياسة وعدم ثقتهم في النظام السياسي، ونتيجة للشعور بالإقصاء والاستبعاد فإنهم لا يشاركون في العملية السياسية انتقاما من الحكومة[1].
4. **ضعف الثقافة السياسية:** ومرد ذلك حسب خبراء في الثقافة وعلم الاجتماع إلى إشكالية التعليم وازدواجية اللغة في الجزائر (عربية/فرنسية) والانقسام حول دور الدين في السياسة (إسلامي/علماني)، ويخلص الباحث الجزائري **إسماعيل قيرة** إلى أن البناء الاجتماعي الجزائري ينقسم إلى ذوات تمثل ولاءات ثقافية جزئية، بلغت حداً من الخطورة باتت معه مهددة بانفجار المجتمع وبفشل مشروعه الديمقراطي المواطَني[2].

**الفرع الثاني: العراقيل المتعلقة بالديمقراطية التشاركية**

كثيرة هي التحديات التي تواجه التطبيق السليم للديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، ولا يمكن حصرها في عامل أو عاملين لذا حاولنا التركيز على أهمها فيما يلي:

---

جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2016/2015، ص ص. 147، 178.

[1] - Mustapha Omrane, **La participation civique et politique des jeunes en Algérie: problématiques et enjeux**, Chapter · April 2020, P. 9, accessible sur : https://www.researchgate.net/search.Search.html?type=publication&query=La%20jeunesse%20alg%C3%A9rienne%20:%20V%C3%A9cu,%20repr%C3%A9sentations%20et%20aspirations.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص. 203.

1. عدم اكتمال الأطر القانونية والتنظيمية للديمقراطية التشاركية في الجزائر لتوفير البيئة القانونية الصالحة لتفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.
2. احترام الدستور وعدم مراجعته أو تعديله إلا بتوافق جميع القوى الرسمية وغير الرسمية، فاستقرار الحياة الدستورية ينم عن إجماع كل الفواعل ويساهم في استقرار الحياة السياسية[1]، كما أن الديمقراطية التشاركية على غرار المواطنة بحاجة إلى قوانين خاصة لدعمها وتعزيزها في الجزائر.
3. الإخلال بمبادئ الشفافية ومشاركة المجتمع المدني في مراقبة عمل الجماعات المحلية ومدى تقدمها في انجاز مهامها المنوطة إليها على المستوى المحلي[2].

**الفرع الثالث: النقائص المسجلة في القانون 11-10**

بالرغم من اتفاق الباحثين في القانون على الايجابيات التي يحملها هذا القانون إلا أن لكل تشريع مجموعة من النقائص والأمر ينطبق على قانون البلدية 11-10 الذي من خلال دراسته لاحظنا الأتي:

1. بالرغم من إشارة المادة 11 من هذا القانون إلى إعلام المواطنين واستشارتهم، وحضورهم مناقشة النشاط السنوي للمجلس البلدي إلا

[1] عمر طيب بوجلال، **إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص ص. 174-175.

[2] منظمة الشفافية الدولية، **ملخص تنفيذي: مؤشر مدركات الفساد 2019**، برلين، يناير 2020، على الرابط: https://images.transparencycdn.org/images/2019_CPI_Report_AR.pdf (تاريخ التصفح: 2020/11/09).

أن ذلك غير ملزم للمجلس، وترك مجال التنظيم طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

2. أما المادة 13 فقد حصرت الاستشارة في فئة (شخصية محلية، خبير، ممثل جمعية) وأقصت الفئات الاجتماعية الأخرى، وجعلت ذلك أمراً اختيارياً بالنسبة لرئيس المجلس الشعبي البلدي.
3. بالنسبة لحق الاطلاع على المحاضر والوثائق الرسمية –مثلما ذكرنا سابقاً قُيد بمبدأ السرية والحفاظ على الأمن العام الذي تمثله المدرسة الفرنسية، بيد أن دولاً مثل السويد التي تعتمد **مبدأ النشر والشفافية الإدارية** بحيث تكفل قوانينها **لكل سويدي حق التوغل لكل الوثائق الإدارية الرسمية وبشروط يحددها القانون**[1].

إن معالجة هذه العراقيل والتحديات تحتاج منا إلى فتح المجال إمام جميع الفواعل وبناء جسور الثقة بينها، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان.

**الخاتمة:**

لا شك أن الباحث في موضوع الديمقراطية التشاركية والمواطنة، سيلاحظ منذ الوهلة الأولى مدى الترابط الذي قد يصل إلى حد التطابق بين هذين المتغيرين فلا ديمقراطية بلا مواطنة والعكس، وإذا كانت الديمقراطية التشاركية تنطلق من الأسفل إلى الأعلى فان ذلك ينطبق أيضاً على المواطنة، وإذا كانت المشاركة حجر الزاوية في الديمقراطية التشاركية فإنها قيمة أساسية من قيم المواطنة.

[1] زروقي كميلة، **الحق في الإعلام الإداري**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، 2006،ص. 33.

ولأن البلدية تمثل الجماعة الإقليمية الأقرب للمواطن فان المشرع الجزائري اعتبرها مكاناً لممارسة المواطنة واطاراً لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، وفي قانون البلدية 11-10 إشارة لتبني المقاربة التشاركية وتعزيز المواطنة في الجزائر ونتيجة للواقع والعراقيل التي تواجهها كل من الديمقراطية التشاركية والمواطنة يمكن أن نستخلص ما يلي:

1. آليات الديمقراطية التشاركية المحددة في قانون البلدية 11-10 غير كافية، واعتمادها يخضع لاختيارات المجلس البلدي أو رئيسه، كما أن الجزائر تفتقر لقوانين تنظم هذه الآليات على غرار ما هو موجود في دول الجوار.
2. تحتاج المواطنة والديمقراطية التشاركية إلى دور فاعل للمجتمع المدني الذي بدأ يفرض نفسه كشريك للسلطة ومدافع عن حقوق المواطن، ولعل هذا الدور ازداد بعد الاضطرابات التي عرفتها المنطقة العربية بعد 2011.
3. أسس قانون البلدية 11-10 لتبني مقاربة تشاركية كما أشار إلى حماية العديد من حقوق المواطنين، غير أنه ترك المبادرة والسلطة الفعلية للإدارة المحلية وجعل المواطن هو المتلقي فقط.
4. إن إزالة العراقيل والتحديات التي تعيق الديمقراطية التشاركية والمواطنة بالإضافة إلى تدارك النقائص في قوانين الجماعات المحلية من شأنه تحقيق مشاركة أفضل للمواطن وتخفيف العبء على الجماعات المحلية.

وفي الأخير يمكن القول أن مستقبل الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان في الجزائر مرهون باستمرار الضغط على النظام للشروع في إصلاحات أكثر جديةٍ وإعطاء دور لجميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية للمشاركة في اتخاذ القرارات والابتعاد عن الممارسات القديمة المبنية على الإقصاء والتهميش.

**قائمة المراجع:**

**أولاً- باللغة العربية:**

1. **الكتب:**


- المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ترجمة: يسرى مقديش، **الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين في العمل البلدي: تونس**، جوان 2014.
- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- ندى علي حسن بن شمس، **المواطنة في العصر الرقمي: نموذج مملكة البحرين**، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017.
- عمر طيب بوجلال، **إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.


2. **الرسائل والمذكرات:**


- زروقي كميلة، **الحق في الإعلام الإداري**، مذكرة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس، 2006.

- يزيد عباسي، **مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الراهنة في الجزائر: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة جيجل "القطب الجامعي تاسوست جيجل"**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2016/2015.

3. **المقالات:**

- ايمان العباسية شتيح وعادل بن عبد الله، "المشاركة الشعبية كصورة من الشراكة البيئية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 10، ع. 02، ص ص: 650-665.
- نادية درقام، "الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية"، مجلة أبعاد، م. 05، ع. 01، جوان 2019، ص ص: 9-25.
- رداس مسعودة وغالم عبد الله، "فواعل تسيير الإدارة المحلية في ظل الديمقراطية التشاركية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، م. 03، ع. 01، أفريل 2019، ص ص: 54-66.
- صبرينة حديدان، "تجليات مفهوم المواطنة في أطروحات مالك بن نبي"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع. 17، 2018، ص ص: 53-70.
- نور الدين حاروش، "محددات القومية في فكر ساطع الحصري وانعكاساتها على المواطنة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م. 10، ع. 03، ديسمبر 2019، ص ص: 28-43.

- تيغيلت فرحات سميرة، "دور الدولة في بناء المواطنة"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.08، ديسمبر 2017م- ربيع الأول 1439هـ، ص ص: 143-152.
- زويش ربيعة، "المواطنة وحقوق الإنسان في العالم العربي"، مجلة بحوث، ع. 11، ج.02، بدون سنة، ص ص: 233-255.
- فريجة احمد وأبو الفتوح بوهريرة، "قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسئولية الاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر- بسكرة، ع. 41، سبتمبر 2015، ص ص: 237-253.

**4. نصوص قانونية:**

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، القرار رقم 217الف د-3، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948م.
- الأمم المتحدة، **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة**، 1 مارس 1980.
- الاتحاد الإفريقي، **الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب**، الدورة العادية رقم 18 بتاريخ 27 جوان 1981 بنيروبي- كينيا.
- الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو- 3-14 جوان 1992**، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، منشورات الأمم المتحدة 1993.
- المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان، **الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان: معدلة بالبروتوكولين رقم 11 و14 ومتممة بالبروتوكول الإضافي والبروتوكولات رقم 4 و6 و7 و12 و13.**

- القانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011 **يتعلق بالبلدية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 2011.
- المرسوم 16-190 المؤرخ في 30 يوليو 2016 **المحدد لكيفيات الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41، 12 يوليو 2016.

**5. الإنترنت:**

- جمال الخرسان، "المبادرة الشعبية في فنلندا مساحة للتغيير في القوانين في غير موسم الانتخابات"، **فنلندا بالعربي**، 2019/12/27، على الموقع: https://suapress.com/archives/31538(تم التصفح بتاريخ: 2020/02/27).
- منظمة الشفافية الدولية، **ملخص تنفيذي: مؤشر مدركات الفساد 2019**، برلين، يناير 2020، على الرابط: https://images.transparencycdn.org/images/2019_CPI_Report_AR.pdf (تاريخ التصفح: 2020/11/09).

**ثانياً- باللغة الأجنبية:**

✓ **بالانجليزية:**

**1. Thèses :**

- Benoît Sadry, **Bilan et Perspectives de la Démocratie Représentative**, Thèse présentée et soutenue publiquement le 18 décembre 2007 pour l'obtention du grade de Docteur en

Droit Public, UNIVERSITE DE LIMOGES Faculté de Droit et des Sciences Economiques.

2. **Articles**:

- Laurence Bherer, Pascale Dufour and Françoise Montambeault, SPECIAL ISSUE : "The participatory democracy turn: an introduction", JOURNAL OF CIVIL SOCIETY, 2016 VOL. 12, NO. 3.
- Enriqueta Aragonès &Santiago Sánchez-Pagés, **A Model of Participatory Democracy: Understanding the Case of Porto Alegre**, March 2005.

3. **The internet:**

- The Free Dictionary, **petition**, in website: https://www.thefreedictionary.com/petition, 25 /01/2020.
- Cambridge Dictionary, **petition**, in website: https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/petition, 25 /01/2020.

✓ **بالفرنسية:**

**L'Internet :**

- **Les Conseils de quartier : rôle, fonctionnement, charte, composition**..., disponible sur le site :

https://www.mairie15.paris.fr/vie-citoyenne/conseils-de-quartier/conseils-de-quartier-156 , 23/01/2020.

- Mustapha Omrane, **La participation civique et politique des jeunes en Algérie: problématiques et enjeux**, Chapter · April 2020, accessible sur : https://www.researchgate.net/search.Search.html?type=publication&query=La%20jeunesse%20alg%C3%A9rienne%20:%20V%C3%A9cu,%20repr%C3%A9sentations%20et%20aspirations.